مؤشر

# ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 06 مارس 2024

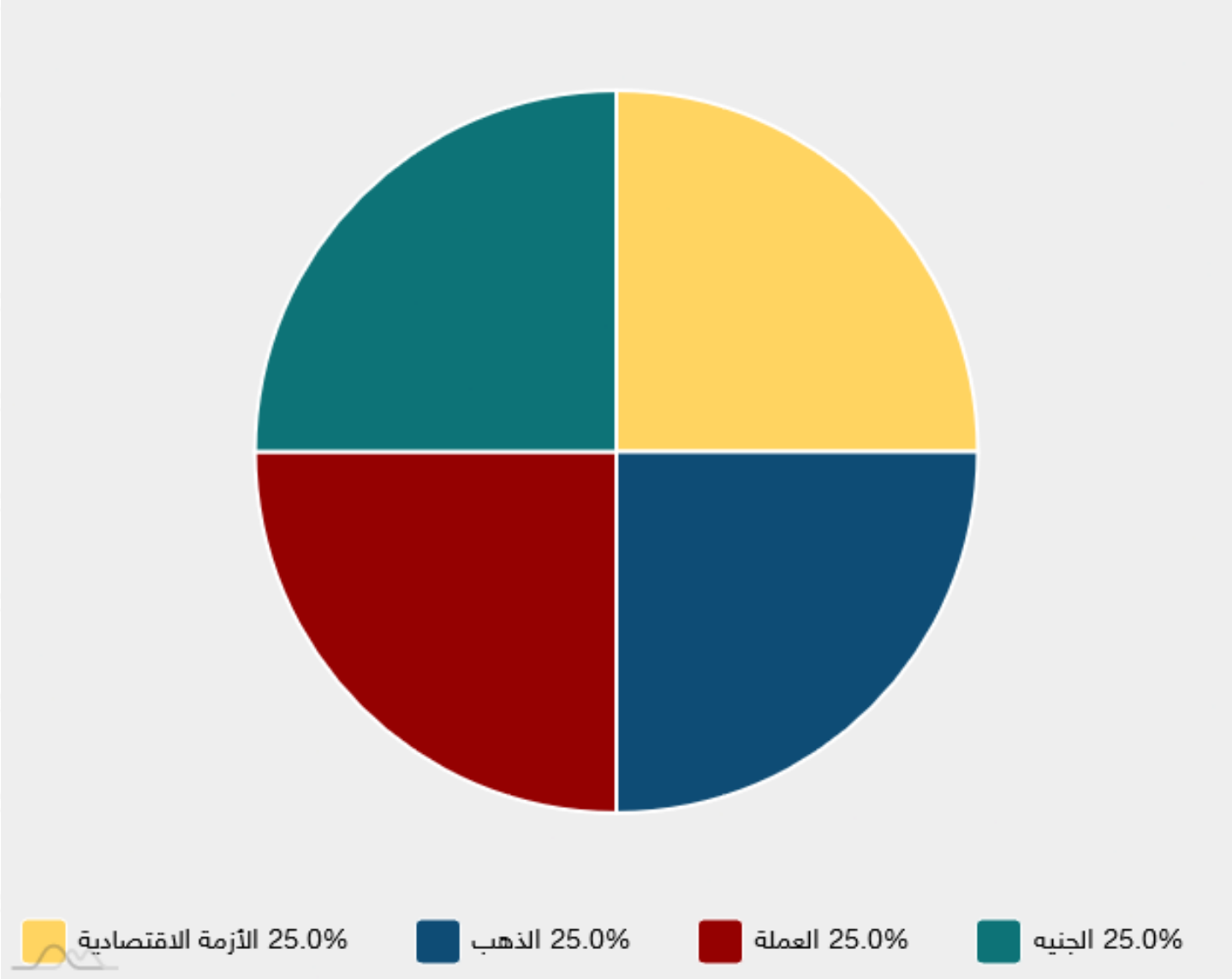

# ميدل إيست مونيتور: ما هي التفاصيل الخفية لصفقة رأس الحكمة المصرية الإماراتية؟

**( ترجمات . ميدل ايست مونيتور )**

نشر موقع ميدل إيست مونيتور مقالًا للكاتب محمود حسن يستعرض ما وصفها بالتفاصيل الخفية التي تثير الريبة المتعلقة بصفقة رأس الحكمة.

ويقول الكاتب إنه ورغم الاحتفاء المصري الرسمي لصفقة رأس الحكمة مع الإمارات، إلا أن الأسئلة تظل قائمة، رغم أن مصر تعول عليها للخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة.

وقد أُبرمت الصفقة قبل أيام قليلة، وتحظى باهتمام كبير. ويُنظر إليها على أنه طوق النجاة الذي يمكن أن يوقف الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، والذي كان قد تجاوز 70 جنيهًا مصريًا. وانخفض السعر الآن إلى أقل من 50 جنيها، مقارنة بـ 30.9 جنيها في السوق الرسمية.

وبحسب تصريحات رسمية، فقد تلقت الحكومة المصرية بالفعل 10 مليارات دولار كجزء من الصفقة، وهي في الأساس حزمة إنقاذ خليجية لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي. النظام مثقل بديون ضخمة، وجدول استحقاق للأقساط وفوائد الدين يبلغ نحو 42.3 مليار دولار خلال 2024، بحسب البنك المركزي المصري.

## تناقضات القيمة الحقيقية للصفقة

ويلفت الكاتب إلى أن ما يجعل الصفقة المثيرة للجدل أكثر إثارة للريبة هو التناقضات المتعلقة بقيمتها الفعلية، والتي تقدر بنحو 35 مليار دولار.

وبموجب هذه الصفقة، حصلت شركة أبو ظبي القابضة على حقوق تطوير مشروع كبير في شبه جزيرة رأس الحكمة على ساحل البحر المتوسط في مصر غرب الإسكندرية. وسيقوم المشروع بتطوير مرافق سكنية وتجارية وترفيهية وسياحية ومساحة استثمارية تبلغ مساحتها 170.8 مليون متر مربع.

وتبلغ القيمة الحقيقية للصفقة 24 مليار دولار فقط، وهي قيمة الأرض المخصصة للمشروع، بالإضافة إلى 35 في المئة من الأرباح. أما المبلغ المتبقي البالغ 11 مليار دولار فهو قيمة الودائع الإماراتية المحتفظ بها لدى البنك المركزي المصري. ولن تضطر مصر إلى رد هذا المبلغ بالدولار، إذ سوف تُسد بالجنيه المصري.

أما المسألة الثانية فتتعلق بسعر المتر المتر في واحدة من أجمل المواقع على ساحل البحر المتوسط. ويعادل حوالي 4300 جنيه مصري للمتر المربع (140 دولارًا)، وهو مبلغ زهيد وغير معقول في منطقة سياحية ساحرة ووجهة استثمارية رفيعة المستوى.

وأضاف الكاتب أن العقد الذي أعلنه رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي لم يوضح طبيعة أو طريقة أو موعد حصول الحكومة المصرية على 35 في المئة من أرباح المشروع الذي من المتوقع أن يبدأ مع بداية عام 2025. كما أنه ليس واضحًا ما إذا كانت تلك الأرباح ستكون دفعات لمرة واحدة أم سنوية، وكيف سيجري التحقق من حسابات الشركة ومستويات الأرباح.

## بيع أراضي الوطن

وكتب الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام السابق أحمد السيد النجار تحت عنوان «رأس الحكمة: بداية مسلسل بيع أرض الوطن»، أن هذا النوع من الصفقات هي خدعة من حكومة غير كفؤة تبني استراتيجيتها الاقتصادية على بيع أصول الدولة. وبحسب موقع العروبة 22، فقد قارن الصفقة بعقد امتياز قناة السويس في القرن التاسع عشر.

ويتساءل الخبراء عن جدوى وأولوية الاستثمار السياحي والعقاري مقارنة بنظيريهما الزراعي والصناعي. ومصر مشبعة بالفعل بمشروعات عقارية ضخمة ومنتجعات سياحية تضم نحو مليوني مبنى متعدد الشقق، وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وهناك عاصمة إدارية جديدة شرق القاهرة ما زالت غير جاهزة، وهناك مدينة العلمين الجديدة في الشمال، ناهيك عن تراجع عائدات السياحة بسبب التوتر في غزة والبحر الأحمر، وحقيقة أن مصر استقبلت أقل من 14.9 مليون زائر في عام 2023.

والأكثر إثارة للجدل هو توقيع السيسي على قرار نشر في الجريدة الرسمية العدد 55 لسنة 2024، والذي نص في المادة الأولى على: «تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة [170,800,000] متر مربع في منطقة محافظة مطروح طبقاً للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لاستخدامها في إنشاء مدينة رأس الحكمة الجديدة، ونقلها من الأراضي المملوكة للقوات المسلحة». وهذا يعني أن الأرض المباعة كانت مملوكة للجيش المصري، رغم أنه ليس من الواضح كيف خُصصت للجيش في المقام الأول.

## أسئلة عالقة

ويضيف الكاتب أن هناك الكثير من الأسئلة حول هذه الصفقة: هل تتقاضى المؤسسة العسكرية المصرية ثمن الأرض ومن الأرباح؟ أم أن كل شيء سيذهب إلى خزينة الدولة؟ وعلى نطاق أوسع، ما هو حجم وقيمة الأرض التي يملكها الجيش؟ وهذه أسئلة جرى التفكير فيها ولم تُطرح في مصر فيما يتعلق بـ إمبراطورية الجيش الاقتصادية وعدد شركاته وحجم محفظته المالية.

وسبق أن قدر السيسي حجم مشاركة القوات المسلحة في الاقتصاد المصري بما يتراوح بين 1.5 إلى 2 بالمئة. لكن تقديرات غير رسمية تؤكد توسع حصتها لتتجاوز 60 في المئة، منذ الانقلاب العسكري في يوليو 2013. ومنذ ذلك الحين، أصبحت القوات المسلحة تشارك في إنتاج الحديد والأسمنت، وحليب الأطفال، والأدوية، والوجبات المدرسية، فضلًا عن بيع اللحوم والمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية وإقامة الفنادق والنوادي ومحطات الوقود.

وبحسب التقديرات الصادرة عن البنك الدولي، هناك 60 شركة تابعة للجيش تعمل في 19 صناعة، من إجمالي 24 شركة مدرجة في جدول تصنيف الصناعة.

## مخاوف شعبية

ويقول الكاتب إن الشعب المصري يخشى أن تكون الصفقة ثمنًا مدفوعًا مقابل الترتيبات الجارية بشأن قطاع غزة، وقضية التهجير الفلسطيني، والمماطلة في فتح معبر رفح بشكل دائم. كما أن المصريين يشعرون بالقلق من أن يكون البيع وسيلة لنقل الملكية إلى طرف ثالث، إلى إسرائيل على سبيل المثال، خاصة في ظل غياب الشفافية فيما يتعلق بضمانات عدم بيع ملكية مشروع رأس الحكمة والأصول المصرية الأخرى لأطراف أخرى ولن تُنقل أو

تُباع لأطراف ثالثة.

وتمتد الشكوك، بحسب المعارضين، إلى احتمال أن يكون المشروع غطاء لقاعدة بحرية إماراتية على ساحل البحر المتوسط، على اعتبار أن خطط المشروع تتضمن بناء ميناءين بحريين ومطار دولي. وهو ما دفع رئيس الوزراء المصري إلى نفي وجود أي بند في العقد يمس السيادة المصرية.

ومع ذلك، تساءل الكاتب المصري المقيم في الخارج، جمال سلطان، على فيسبوك، لماذا لا تنشر الحكومة العقد ليراه الناس، بدلًا من الاضطرار إلى البقاء في وضع الدفاع، وينفي كل الاتهامات المتعلقة بمضمونه. وتساءل عن الجرائم المحتملة التي يمكن العثور عليها في العقد والتي لا تريد الحكومة أن يراها الناس.

ومما يعزز موقف المعارضة المتشكك في أهداف المشروع وجدواه عدم عرضه على مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان المصري. بالإضافة إلى ذلك، لم يُعلن عن الجدول الزمني لتنفيذه، ولا العقوبات في حالة انتهاك الإمارات لشروطه، ناهيك عن عدم الحصول على موافقة سكان المنطقة البالغ عددهم 25 ألف نسمة، والذين لم يحصلوا على تعويض مالي.

وتتكتم الحكومة المصرية بشأن شروط العقد. ولا يزال الإطار القانوني لملكية الأرض غير واضح، أو ما إذا كانت ملكية دائمة أم ملكية بنظام حق الانتفاع. كما أن السعر العادل للمتر الواحد في تلك المنطقة غير معروف، ولا مبلغ التعويض للسكان الذين يرفضون الانتقال.

ولا شك أن وجود الإمارات كطرف ثان في العقد أصبح مصدر قلق كبير لدى المصريين، خاصة مع تسارع وتيرة استحواذ أبو ظبي على أصول مصرية حساسة في عدة قطاعات حيوية، ليس أقلها الشحن، والنقل البحري والخدمات اللوجستية.

ووقع تحالف موانئ أبو ظبي (المنافس الإقليمي لشركة قناة السويس) في وقت سابق اتفاقيات لتنفيذ مشاريع تشمل إدارة وتشغيل الأرصفة ومحطات السفن في موانئ شرم الشيخ، والغردقة والسخنة وسفاجا. ومع إضافة رأس الحكمة إلى قائمة الموانئ الخاضعة للسيطرة الإماراتية، ستربط أبو ظبي موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط، مما يشدد سيطرتها على الموانئ المصرية من جهة، ويخرج قناة السويس من المنافسة مع المنافذ الإماراتية من جهة أخرى.

واستحوذت الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية على خمس شركات في مصر، هي أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو» (أهم شركتين في قطاع الأسمدة)، بالإضافة إلى شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع. بالإضافة إلى ذلك، استحوذت على حصة في شركة فوري للمدفوعات الإلكترونية، وعديد من الفنادق والمستشفيات الكبرى، واثنتين من أكبر سلاسل المعامل، وهما البرج والمختبر.

ونقل الكاتب عن خبير اقتصادي مصري، شريطة عدم الكشف عن هويته، أن من المحتمل أن يكون مشروع رأس الحكمة قد خُطط له للتنافس مع مشروع نيوم السعودي على البحر الأحمر. أو قد تكون محاولة لعرقلة التقارب بين مصر وتركيا. واستند في ذلك إلى أن المشروع جرى ترسيته مباشرة على جهة إماراتية، دون طرح مناقصة عالمية.

ويختم الكاتب بالقول إن الإطار الزمني المعلن لتلقي مصر 24 مليار دولار هو شهرين، أي قبل حوالي عام من بدء المشروع، وهذا يخلق شهية لدى البعض للادعاء بأن الصفقة سياسية وليست اقتصادية، وأن الشيطان يكمن في التفاصيل وأن الإمارات لديها أهداف أخرى من وراء شراء رأس الحكمة.

## أسوشيتد برس: مصر تقول إن محادثات وقف إطلاق النار في غزة انتهت دون تحقيق انفراجة

**( ترجمات . أسوشيتد برس )**

تناول تقرير لوكالة أسوشيتد برس تصريحات مسؤولين مصريين بشأن انتهاء مفاوضات القاهرة دون التوصل لاتفاق قبل بداية شهر رمضان المبارك.

ونقلت الوكالة الأمريكية عن مسؤولين مصريين قولهم إن المفاوضات التي استمرت ثلاثة أيام مع حماس بشأن وقف إطلاق النار في غزة والإفراج عن الأسرى انتهت يوم الثلاثاء دون إحراز تقدم، قبل أقل من أسبوع من بداية شهر رمضان المبارك.

وأمضت الولايات المتحدة وقطر ومصر أسابيع في محاولة التوسط في اتفاق تفرج بموجبه حماس عما يصل إلى 40 رهينة مقابل وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع، والإفراج عن بعض الفلسطينيين وتدفق المساعدات لمعالجة الأزمة الإنسانية في المنطقة المعزولة.

وقال مسؤولان مصريان إن الجولة الأخيرة من المناقشات انتهت. وأضافا أن حماس قدمت اقتراحًا سيناقشه الوسطاء مع إسرائيل في الأيام المقبلة.

وقد رفضت حماس إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم والذين يقدر عددهم بنحو 100 رهينة، ورفات حوالي 30 آخرين، ما لم تنه إسرائيل هجومها، وتنسحب من غزة، وتطلق سراح عدد كبير من السجناء الفلسطينيين، بما في ذلك ناشطين بارزين يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد.

وقال المسؤولون الأمريكيون إنهم يشككون في أن حماس تريد بالفعل التوصل إلى اتفاق لأن الحركة رفضت عددًا مما تعتقد الولايات المتحدة وآخرون أنها طلبات مشروعة، بما في ذلك إعطاء أسماء من سيُطلق سراحهم.

وقال جهاد طه المتحدث باسم حماس إن المفاوضات جارية لكن «الكرة في الملعب الإسرائيلي». وقال إن إسرائيل رفضت حتى الآن مطالب حماس بالسماح للأشخاص الذين نزحوا من شمال غزة بالعودة وضمانات وقف إطلاق النار طويل الأجل والانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة.

وقال طه «حماس منفتحة على مقترحات ومبادرات تتفق مع موقفها الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب وعودة النازحين ودخول قوافل الإغاثة وإعادة الإعمار».

ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو علنا مطالب حماس وتعهد مرارا بمواصلة الحرب حتى تفكيك حماس وإعادة جميع الرهائن، ولم ترسل "إسرائيل" وفدا إلى الجولة الأخيرة من المحادثات.

تحدث المسؤولون الإسرائيليون والمصريون شريطة عدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بإطلاع وسائل الإعلام على المفاوضات.

التقى بيني غانتس، عضو حكومة نتنياهو الحربية ومنافسه السياسي الرئيس، بكبار المسؤولين الأمريكيين في واشنطن في زيارة أثارت توبيخًا من رئيس الوزراء، وهي أحدث علامة على تنامي الخلاف داخل القيادة الإسرائيلية.

---

## ميديا لاين: مصر تطلق منصة مبتكرة للطاقة الشمسية لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة

**( ترجمات . ميديا لاين )**

استعرض تقرير للكاتب ستيفن جانوت نشره موقع ميديا لاين إطلاق مصر منصة مصر للطاقة الشمسية وذلك بهدف تعزيز قطاع الطاقة المتجددة.

وقال الموقع الأمريكي إن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية كشفت عن «منصة مصر للطاقة الشمسية»، وهي مبادرة رائدة تهدف إلى تعزيز قطاع الطاقة المتجددة في البلاد. وقد طُورت هذه المنصة بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسين بما في ذلك الشركة القابضة لكهرباء مصر، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وجهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك، ومشروع الخلايا الشمسية الصغيرة والمتوسطة في إطار مركز التحديث الصناعي، والذي من المقرر أن يحدث ثورة في كيفية إدارة مشاريع الطاقة الشمسية في مصر.

وصُممت المنصة كأداة تفاعلية، وهي تسهل تتبع وإدارة منشآت الطاقة الشمسية من جانب الأفراد والشركات. فهي تبسط عملية ربط هذه التركيبات بالشبكة الوطنية وتحسن التواصل مع العملاء والسلطات من خلال قنوات مختلفة مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة وتنبيهات النظام الأساسي.

وفي قلب هذه المبادرة توجد لوحة مراقبة مركزية تقع في مقر الوزارة، تقدم إشرافًا في الوقت الفعلي على المشاريع لمواجهة أي تحديات بسرعة. وتقدم المنصة أيضًا تقارير وتحليلات مفصلة حول أوضاع المشاريع وطلبات الاتصال وتقييمات قدرات الشبكة.

وبالإضافة إلى ذلك، دُمج نظام شامل للشكاوى، يكفل حل القضايا بكفاءة عن طريق ربط جميع الأطراف ذات الصلة. وهذه الخطوة هي خطوة مهمة إلى الأمام في التزام مصر بالاستفادة من مواردها الطبيعية الوفيرة لإنتاج الطاقة المستدامة.

---

## ميدل إيست أي: اختفاء شرطي مصري بعد مطالبته بفتح حدود غزة أمام المساعدات

**( ترجمات . ميدل إيست آي )**

سلط موقع ميدل إيست أي الضوء على اختفاء أمين شرطة مصري بعد مطالبته بفتح معبر رفح لدخول المساعدات إلى غزة وهتافه ضد السيسي.

وقال الموقع البريطاني إن نشطاء حقوق الإنسان المصريين أعربوا عن قلقهم بشأن اختفاء أمين شرطة مصري نظم احتجاجًا فرديًا تضامنيًا مع فلسطين في الإسكندرية.

واعتقل عبد الجواد محمد السهلامي يوم الجمعة بعد أن لوح بعلم فلسطيني ووصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنه «خائن وعميل» في ميدان سيدي جابر بالمدينة الساحلية.

وكشفت لقطات فيديو جرى تداولها على الإنترنت أن عبد الجواد (45 عامًا) يقف فوق لوحة إعلانية ويحمل العلم الفلسطيني ويصرخ «لست خائفًا منك يا سيسي!»

وأفادت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان أن السهلامي لم يُسمع عنه منذ أربعة أيام.

ونقلت الشبكة الحقوقية في بيان عن صديق للسهلامي قوله إنه «ينهار» بشأن الهجوم الإسرائيلي المستمر على غزة وقال إنه «يجب فتح الحدود، هذا ظلم والناس يموتون».

وطالبت المنظمة غير الحكومية بالإفراج الفوري عن السهلامي وقالت إنها حملت «وزارة الداخلية المصرية المسؤولية الكاملة عن حياته وأمنه وسلامته».

اندلعت احتجاجات التضامن مع الفلسطينيين في جميع أنحاء مصر بعد أن بدأت إسرائيل هجومها المستمر على غزة في 7 أكتوبر.

في يوم الجمعة 20 أكتوبر، احتشد الآلاف في ميدان التحرير، بؤرة ثورة يناير 2011 التي استمرت 18 يومًا وبلغت ذروتها بتنحي الرئيس آنذاك حسني مبارك.

وأفيد بأن أكثر من 100 شخص اعتقلوا في أعقاب الاحتجاجات التي شهدتها جميع أنحاء البلد، ومنذ ذلك الحين اقتصرت مظاهر التعبير عن التضامن الفلسطيني على المسيرات الصغيرة التي تطالب بفتح معبر رفح ودخول الغذاء والمساعدات إلى غزة.

في 30 ديسمبر، احتُجز أربعة ناشطين دوليين واحتُجزوا في الحبس الانفرادي لأكثر من 27 ساعة بعد احتجاج مؤيد لفلسطين خارج وزارة الخارجية المصرية في القاهرة.

وقد نظموا مسيرة خارج وزارة الخارجية للمطالبة بتصريح أمني لقافلة الضمير العالمية - وهي قافلة إنسانية إلى غزة خططت لها نقابة الصحفيين في مصر لتقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى القطاع المحاصر.

تشترك مصر في حدود مع غزة لكنها لم تفتحها حتى الآن لدخول المساعدات إلى الأراضي المحاصرة.

يجب أن تمر جميع المساعدات التي تدخل الأراضي المحاصرة عبر معبر رفح من مصر عبر عمليات التفتيش الإسرائيلية قبل السماح لها بالدخول، مع تعليق عديد من شاحنات المساعدات على الحدود.

وفقًا للجنة الدولية للصليب الأحمر، قامت جمعية الهلال الأحمر المصري بتسليم شاحنات تحتوي على أكثر من 90 ألف طن من الغذاء والماء، و 25 ألف طن من مواد الطوارئ.

وهذا لا يتناسب مع الحاجة الهائلة إلى المساعدة بين سكان غزة، الذين يواجهون المجاعة.

من جانبها، اهتمت صحيفة هآرتس بانتشار العمل الاحتجاجي في العالم العربي، وقالت إن عديدًا من الناشطين في مصر والعالم العربي يتداولون مقطع فيديو حديث يظهر أمين شرطة مصري وهو يتسلق لوحة إعلانية في الإسكندرية، ويخلع زيه العسكري، ويرفع العلم الفلسطيني، ويهتف «يسقط الرئيس السيسي».

وخاطب فرد الطرطة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووصفه بـ«الجاسوس والخائن»، وقال «أنت لا تخيفني».

---

## بلومبرج: فودافون مصر تعمل على حل المشكلات التي تؤثر على المكالمات والإنترنت

**( ترجمات . بلومبيرغ )**

اهتمت وكالة بلومبرج بالعطل الذي ضرب شبكة فودافون مصر وأثر على خدمة المكالمات والانترنت المرتبطة بالشبكة والذي استمر عدة ساعات صباح الثلاثاء.

وقالت الشبكة الأمريكية إن شبكة شركة فودافون مصر، إحدى شركات تشغيل الهاتف المحمول الأساسية في البلاد، تعرضت لمشكلات فنية أثرت على المكالمات وخدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول، وقد أثار الانقطاع وابلًا من الشكاوى على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت الشركة ردًا على استفسارات العملاء يوم الثلاثاء على حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي إكس إنها «تواجه حاليًا بعض الصعوبات في شبكتنا ونعمل على حلها في أقرب وقت ممكن».

ولم يرد مسؤولو فودافون مصر على الفور على المكالمات التي تطلب التعليق. وبدأت الشكاوى والاستفسارات من العملاء الساخطين في الظهور على وسائل التواصل الاجتماعي في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا منذ وقت مبكر من يوم الثلاثاء.

---

## ريسبونسبل ستيت كرافت: لماذا لا تستطيع مصر ولن تفتح أبوابها مع غزة؟

**( ترجمات . ريسبونسبل ستيت كرافت )**

نشرت مجلة ريسبونسبل ستيت كرافت التابعة لمعهد كوينسي تقريرًا للكاتب جورجيو كافييرو يتناول التي تجعل من الصعب على مصر فتح أبوابها لسكان غزة.

يلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تعهد بشن غزو لمدينة رفح، المدينة الواقعة على طول الحدود بين غزة ومصر والتي يأوي إليها حاليًا أكثر من 1.5 مليون فلسطيني.

ويقول الكاتب إن المخاطر التي تواجهها مصر عالية للغاية بالنظر إلى مدى زعزعة الاستقرار من غزة إلى شبه جزيرة سيناء. ومن المفهوم أن القاهرة تريد أن تنتهي هذه الحرب على الفور.

## تداعيات محتملة

ويشير الكاتب إلى إمكانية أن يؤدي تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى سيناء من غزة إلى قيام الفلسطينيين بشن مقاومة مسلحة ضد إسرائيل من الأراضي المصرية - وهو سيناريو مرعب من وجهة نظر القاهرة. ولا تريد مصر أيضًا أن يُنظر إليها على أنها تقبل اللاجئين الفلسطينيين مقابل أموال من الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز التصورات في «الشارع العربي» بأن حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي متواطئة في «النكبة الثانية».

ويرى الكاتب أن فهم مدى تعرض مصر للتداعيات من غزة يتطلب النظر في تحديات السياسة الخارجية الأخرى التي تواجهها القاهرة أيضًا. فقد أدى تمدد حرب غزة إلى البحر الأحمر إلى الإضرار بالاقتصاد المصري في شكل خسارة إيرادات قناة السويس مع تغيير مسار السفن لتجنب قناة السويس تمامًا. بالإضافة إلى ذلك، ليست أزمة رفح هي الأزمة الأمنية الحدودية الوحيدة التي يعاني منها المسؤولون المصريون.

وأشار كينيث كاتزمان، أحد كبار الباحثين في مركز صوفان، في مقابلة مع المجلة: «لدى مصر مشكلة السودان في الجنوب، وهي حالة من الفوضى. أما في الغرب، فتعيش ليبيا في حالة من الفوضى أيضًا. إذن، في الأساس، في كل مكان تنظر إليه مصر الآن يمثل مشكلة. هناك أيضًا قضية سد النهضة».

## دور الولايات المتحدة

ويقول الكاتب إن الدبلوماسية المصرية لعبت دورًا أساسيًا في الجهود الرامية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار، والتفاوض على تبادل الأسرى، وتسليم المساعدات الإنسانية إلى غزة منذ بداية الحرب. ونتيجة لذلك، ترى إدارة بايدن أن مصر أصبحت لا غنى عنها أكثر من أي وقت مضى. والجدير بالذكر أن بايدن وفريقه لم ينتقدوا مؤخرًا سجل حكومة السيسي في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يتناقض بشكل كبير مع خطاب بايدن وقال إن كان مرشحًا رئاسيًا.

ويتفهم البيت الأبيض مخاوف القاهرة وموقف بايدن هو أنه لا ينبغي لإسرائيل أن تشن هجومًا واسع النطاق على رفح دون ضمان سلامة الفلسطينيين الذين يحتمون هناك. ومع ذلك، تدرك القاهرة بالطبع أن إدارة بايدن لا تملك سوى قدر كبير من السيطرة على الوضع. وإدراكًا لمدى النفوذ الذي تتمتع به واشنطن فعليًا على تل أبيب، تشعر مصر بالإحباط من رفض بايدن الضغط على إسرائيل بشكل أكبر لتغيير سلوكها.

وقال تشارلز دون، الدبلوماسي الأمريكي السابق الذي خدم في القاهرة وتل أبيب إن «دعم واشنطن لمصر على هذه الجبهة يقتصر على توضيح معارضتها لأي نقل واسع النطاق للاجئين، قسريًا أو غير قسري، دائمًا أو مؤقتًا».

وأضاف: «إنها تتراجع عن الحديث في إسرائيل – غير الرسمي حتى الآن – عن أن النقل الجماعي للسكان يمكن أن يكون جزءًا من الحل لمشكلة إسرائيل في غزة».

وقال الأستاذ في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة لـ: «استنتاجي الشخصي هو أن من المحتمل أن

المسؤولين الأمريكيين أوضحوا لنظرائهم المصريين أنه ستكون هناك حاجة حتمًا للسماح لبعض سكان غزة بالدخول إلى مصر من أجل منع وقوع كارثة إنسانية أكبر مع قيام الإسرائيليين بتحريك العمليات العسكرية بالقرب من رفح». وأضاف: «أعتقد أن المصريين قلقون من أن يصبح وجود النازحين دائمًا، ومن أن يُنظر إلى مصر على أنها تشجع العمليات العسكرية الإسرائيلية».

وإذا شنت إسرائيل هجومًا شاملًا على رفح وحدث نزوح جماعي للفلسطينيين إلى مصر، فمن المحتمل أن تساعد واشنطن القاهرة ماليًا. لكن كاتزمان يعتقد أن البيت الأبيض من المرجح أن يركز بشكل أكبر على محاولة منع حدوث ذلك. وأوضح: «انطباعي هو أن إدارة بايدن لا تعالج حقًا فكرة ما إذا كان هناك تدفق للاجئين إلى سيناء، بينما أعتقد أن استراتيجيتها هي التأكد من عدم حدوث ذلك في المقام الأول».

وأضاف كاتزمان أن «الولايات المتحدة تشجع إسرائيل على التنسيق مع مصر إلى أقصى حد ممكن، وهو ما أعتقد أنه يحدث. لكن أبعد من ذلك، لا أعتقد أن الإدارة قامت بأي تخطيط لأنهم لا يتوقعون حدوث هذا السيناريو الأسوأ».

وأضاف: «تشعر القاهرة بالقلق من أن مجرد طرح الفكرة لأغراض التخطيط للطوارئ يمكن أن يُنظر إليه على أنه ضوء أخضر للجيش الإسرائيلي. ويبدو أن هذا هو ما نحن عليه الآن، وقد ركزت القاهرة على بناء منطقة عازلة محصنة على طول الحدود مع غزة لمنع حدوث أزمة لاجئين».

### أزمة البحر الأحمر

وتطرق الكاتب إلى ما يعتبره جانبًا آخر مهمًا من العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر وسط حرب غزة وإضفاء الطابع الإقليمي عليها وهو الأزمة الأمنية في البحر الأحمر. فمنذ نوفمبر، أطلق الحوثيون صواريخ وطائرات مسيرة على السفن قبالة سواحل اليمن، بدعوى دعم غزة من خلال استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. واعتبارًا من الشهر الماضي، انخفضت إيرادات قناة السويس المصرية بنسبة 40 إلى 50 في المائة طوال الأزمة، وفقا للسيسي.

وصرح جوردون جراي، سفير الولايات المتحدة السابق في تونس، أن هناك «حافزًا قويًا لمصر لمساعدة الجهود الأمريكية لضمان حرية البحار» بالنظر إلى ما هو على المحك لمصر فيما يتعلق برسوم قناة السويس وسط الهجمات البحرية الحوثية.

لكن على الرغم من النكسات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الأمنية في البحر الأحمر، لم تنضم مصر إلى عملية حارس الازدهار، ولم تلعب القاهرة أي دور رسمي في حملة القصف التي تقودها واشنطن ضد الحوثيين والتي بدأت قبل شهرين تقريبًا. وهذا ليس لأن القاهرة لا تشارك الغرب مخاوفه بشأن هجمات الحوثيين على السفن. بل على العكس من ذلك، تتفق مصر والولايات المتحدة بقوة على عدم السماح لأي جماعة يمنية بتعطيل الشحن البحري في المنطقة.

وفي الواقع، عندما أطلقت المملكة العربية السعودية عملية عاصفة الحزم في مارس 2015، ألزمت مصر قواتها البحرية بتوفير الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن. في ذلك الوقت، أشار السيسي إلى البحر الأحمر باعتباره «بحيرة عربية» وحدد باب المندب باعتباره مهمًا «للأمن القومي المصري والعربي».

ويرجع عدم انضمام مصر رسميًا للعملية الأمريكية إلى أن الكثير من المصريين سيرون أن حكومتهم تتحالف بشكل

علني مع واشنطن ولندن ضد الحوثيين بينما تسهل القاهرة حرب إسرائيل على غزة.

«لقد رفضت مصر الانضمام إلى عملية حارس الازدهار، على الرغم من أنه من الممكن أن تقدم مصر بعض المساهمات من وراء الكواليس، فإن أي مساهمة من هذا القبيل غير مرئية إلى حد كبير في الوقت الحالي»، وفقًا لدن.

ويعتقد ديروش أن المصريين ربما سمحوا للندن باستخدام المجال الجوي المصري لقصف أهداف الحوثيين في اليمن.

وقال: «استقراءً، أنا واثق من أن رحلات الدعم والاستخبارات وإعادة الإمداد الأمريكية ربما تعبر المجال الجوي المصري. لدي درجة أقل قليلًا من الثقة في أن المصريين يتبادلون المعلومات الاستخبارية وصورة العمليات المشتركة من أصولهم المختلفة لتحديد مسارات الصواريخ ومواقع الإطلاق. وربما يكون هذا الأمر محدودًا بسبب الافتقار إلى القدرة المصرية أكثر من أي قرار سياسي بعدم التعاون».

وفي نهاية المطاف، لا يزال التحالف بين الولايات المتحدة ومصر قويًا. لكن يجب على القاهرة أن تتعامل مع هذه العلاقة بمزيد من الحذر نظرًا لدور واشنطن في تدمير غزة وعزلتها المتزايدة في العالم العربي الإسلامي.

---

## نيويورك تايمز: المصريون يشترون ويبيعون الذهب فقط من أجل البقاء

**( ترجمات . نيويورك تايمز )**

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا أعدته فيفيان يي وندى رشوان حول سبب إقبال المصريين على شراء وبيع الذهب.

تبدأ الصحيفة تقرير بمشهد من إحدى محلات الذهب في خان الخليلي بالقاهرة، حيث كان سعر الذهب يتراجع بسرعة، وكانت رانيا حسين تشعر وكأن المستقبل يضيع من بين يديها.

شاهدت هي ووالدتها تاجر الذهب وهو يزن القلادة والأساور الثلاثة التي أحضراها، وهي مجوهرات اشترتها رانيا لأمها هدية قبل خمس سنوات، ولكنهما الآن بحاجة لبيعها. وكان شقيقها سيتزوج، وهو مشروع مكلف حتى في الأوقات العادية، لكن الأزمة الاقتصادية والتضخم المتزايد الذي عصف بمصر لأكثر من عامين لم يترك للأسرة أي خيار.

وأشارت الصحيفة إلى أن سنوات من الإنفاق المتهور وسوء الإدارة الاقتصادية بلغت ذروتها في عام 2022، عندما ساعد الغزو الروسي لأوكرانيا على إغراق مصر في أزمة مالية. وقد زادت الحرب في غزة الأزمة سوءًا.

وقالت رانيا إن الأزمة أدت إلى ارتفاع أسعار السلع في محال البقالة وكذلك الأثاث الجديد الذي يتعين على شقيقها، حسب التقاليد، شراءه لمنزل الزوجية. كما أدت الأزمة إلى إغلاق عملها في مجال تصميم الملابس وقضت على ثلاثة أرباع قيمة راتب شقيقها الذي يعمل محاسبًا.

وفي أحد الآثار الجانبية الغريبة، قلبت الأزمة محلات المجوهرات والسبائك الذهبية الهادئة عادة في خان الخليلي، مع لافتاتهم القديمة والتلاوات القرآنية التي تتدفق بلا توقف من مكبرات الصوت المتربة.

لكن في العامين الماضيين، نزل المضاربون الذين يشترون الذهب إلى السوق حيث أدى تدهور العملة المصرية إلى زيادة الطلب على الذهب باعتباره ملاذًا آمنًا من الاضطرابات.

---